

التصريح الصحفي للسيد مصطفى الخلفي
وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة
ليوم الخميس 02 فبراير 2012

انعقد يوم الخميس 9 ربيع الأول 1433 الموافق ل 2 فبراير 2012 برئاسة السيد عبد الإله بن كيران الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة والذي خصص لمدارسة عدد من الملفات والقضايا المدرجة في جدول أعماله، والذي تقدم في كلمة افتتاحية بتهنئته لأعضاء الحكومة بثقة مجلس النواب ودعاهم إلى العمل على وضع مخططات قطاعية انطلاقا من البرنامج الحكومي لتحقيق أهداف البرنامج والاستجابة لانتظارات المواطنين.

وقد استمع أعضاء الحكومة إلى عرض حول زيارة السيد رئيس الحكومة إلى المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس بمعية الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكامة ورئيس الكونفدرالية العامة لمقاومات المغرب، حيث ابرز العرض فعالية نشاط الوفد المغربي في التعريف بمجمل التطورات السياسية والاقتصادية في المغرب والفرص الاستثمارية والتنموية التي تتيحها هذه التطورات لتعزيز علاقات المغرب مع محيطه الحيوي. وقد كشفت تلك اللقاءات عن حالة الارتياح الموجودة عند شركاء المغرب وعن أهمية الحكامة الجيدة وإصلاح القضاء والإدارة ومحاربة الفساد في تعزيز ثقة المستثمرين، وستعمل الحكومة على تفعيل نتائج هذه الزيارة لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب.

واستمع مجلس الحكومة كذلك إلى تقرير السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون عن الزيارة لكل من الجزائر وإثيوبيا حيث ساهمت الزيارتان في تحريك مسلسل التقارب مع الجزائر والاتفاق على عقد لجنة عليا مشتركة بين البلدين هذه السنة مع إعطاء الأولوية للقضايا المشتركة في العلاقات الثنائية، كما جرى التأكيد على أهمية تعزيز المكتسبات المحققة في الساحة الإفريقية والعمل على تطويرها.

واستمع المجلس أيضا إلى تقرير حول وضعية الرياضة الوطنية والتدبير العمومي لها، حيث جرى التأكيد على الحاجة إلى نهضة شاملة في السياسة الرياضية قائمة على الحكامة الجيدة والتعاقد الواضح مع الجامعات وفق عقود برامج انطلاقا من تشخيص عميق للواقع الرياضي الراهن ووضع آليات لتتبعها وتقييمها.

وبعد تقديم عرض للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول علاقات المغرب مع الاتحاد الأوروبي في القطاعين الاستراتيجيين للفلاحة والصيد البحري، تداول أعضاء الحكومة في موضوع البروتوكول حيث تم التأكيد على الطابع الاستراتيجي للعلاقة مع الاتحاد الأوروبي والعمل على توطيدها وتقويتها على المستوى القانوني والبرلماني كما اعتبر المجلس أن أي تصويت سلبي محتمل للبرلمان الأوروبي على البروتوكول الفلاحي من شأنه أن يؤثر على المصالح العليا للطرفين ويقدم إشارة سلبية عن الأفق الاستراتيجي المؤطر للوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي.

وخصص المجلس فقرة مطولة لدراسة المعطيات الأولية الخاصة بمشروع قانون المالية لسنة 2012، حيث أكد التقرير الذي تقدم به السيد وزير الاقتصاد والمالية على ضرورة تحيين الفرضيات والتوقعات الاقتصادية التي بني عليها هذا المشروع وذلك في ظل التطورات الاقتصادية التي تشهدها بلادنا ومحيطها، مما يقتضي إدخال تعديلات على المشروع دون المس بالالتزامات المقررة ذات العلاقة بالحوار الاجتماعي ومناصب الشغل المزمع إحداثها، مع إدراج الالتزامات الجديدة المعلنة في البرنامج الحكومي المتعلقة بإحداث صندوق التضامن المخصص لضمان المساعدة الطبية للمعوزين ومكافحة الهدر المدرسي، وإصلاح صندوق المقاصة، وترشيد النفقات وربطها بالحاجات الضرورية مع الحفاظ على المجهود العمومي في الاستثمار المنتج والمشغل، وقد قررت الحكومة تعميق مناقشتها للموضوع في اجتماع لاحق.